الأنباء
الاحد 29 مارس 2015

د.سعاد السويدان

مديرة المركز الإقليمي للطفولة والأمومة أكدت أن إقرار قانون حماية الطفل مكسب للكويت محلياً ودولياً

السويدان: إذا تسلمت حقيبة وزارية فسأعمل على الاهتمام بالمنظومة البحثية والتخطيطية للانفتاح على العالم وفق برامج رصينة وخطط مدروسة

حوار: دانيا شومان

أكدت مديرة المركز الإقليمي للطفولة والأمومة التابع لوزارة التربية د.سعاد السويدان أن موافقة مجلس الأمة على قانون حماية الطفل، مكسب للكويت محليا ودوليا، كاشفة عن أن الطفل الكويتي يتعرض إلى مشكلات وانتهاكات يومية، واصفة إياه بـ«المسكين»، نظرا لأن لديه كل احتياجاته المادية لكن ينقصه الاهتمام بالجانب المعنوي في ظل انشغال الأسرة عنه وترك مهام تربيته للمربية أو الخادمة. وقالت السويدان إن من المشكلات التي يتعرض لها الطفل، انتشار ظاهرة العنف والإساءة، والتي يعتبرها البعض نوعا من التأديب، في حين يجب عدم الخلط بين الاعتداء والتأديب، مبينة أن أساليب التعنيف المعنوي تمتد من الأسرة إلى المدرسة وحتى الشارع وكذلك وسائل الإعلام وكل ذلك يؤثر سلبيا على الطفل. قضايا المرأة تحتل أهمية كبيرة في عقل وفكر د.سعاد السويدان، لذا فإنها تأمل في أن تحمل الكثير من هذه القضايا في أروقة السلطتين إذا ما وجدت الفرصة المناسبة لدخول مجلس الأمة أو امتثلت لأداء الواجب الوطني إذا ما عرضت عليها الحقيبة الوزارية، مؤكدة أنها ستعمل على الاهتمام بالبحث والتخطيط للانفتاح على العالم وفق برامج رصينة وخطط مدروسة. السويدان التي تدرجت في عملها بمدارس رياض الأطفال لمدة 10 سنوات قبل أن تنتقل إلى المركز كمدربة تربوية ثم رئيسة لقسم برامج التدريب حتى تم تعيينها مديرة للمركز، تحمل رسالة سامية في نصرة الطفل والاهتمام به كونه نواة المستقبل، فإلى تفاصيل اللقاء:

نساء الكويت دائما ما انطبق عليهن القول انهن شقائق الرجال، فقد كن دوما مع إخوانهن الرجال يدا بيد وجهدا بجهد من أجل النهوض بهذا الوطن، كم من امرأة تعبت واجتهدت وتميزت حتى صارت كأنها وزير بلا حقيبة. رغبة في إلقاء الضوء على مثل هذه التجارب الناجحة والبناءة، ومن أجل وضع نموذج يحتذى امام فتيات كويت اليوم حتى يقتدين بهن في حياتهن فيما يتعلق بالتعليم والعمل وسائر دروب النجاح، كانت هذه الصفحة «وزيرات بلا حقيبة» صفحة متخصصة نتعرف من خلالها على رائدات ومختلفات ومميزات، كل في مجالها، قامت كل واحدة منهن مقام وزير دون ان تحمل حقيبة، وساهمت بعملها، بعلمها، بتميزها، أو بنشاطها في خدمة بلدها الكويت، بل ساهمت في تغيير المجتمع إلى الافضل.

نستعرض خلال هذه الصفحة أحاديث سيدات مميزات يروين تجاربهن الخاصة، على شكل تاريخ مختصر لقصة تميز بطلتها امرأة مميزة جدا.

من معلمة رياض أطفال إلى مديرة مركز الأمومة والطفولة، ولا شك أن بينهما مسافة زمنية تمر بتجربة عملية وعلمية ثرية هلا حدثتينا عنها؟

● من الطبيعي أن هناك دورا كبيرا للجدية والمثابرة والشعور بالمسؤولية تجاه العمل وتحقيق الطموح، وقد خضت سلسلة من النجاحات والتطور، أعتقد أن التدرج الوظيفي على مدى المراحل المتعاقبة كان له دور الكبير في زيادة وتطور إمكانياتي ومهاراتي، كما أن طول هذه المدة الزمنية أعطاني خبرة تراكمية تصب في نفس المجال تقريبا مما جعلني قادرة على التجاوب في جميع المجالات، ولم تكن تلك الفترة سهلة أبدا في حياتي العملية، حيث لم أكن أتوقع دخولي هذا المجال وفي فترة من فترات العمل شعرت بشغفي وحبي للعمل فاستمررت لمدة 10 سنوات معلمة رياض أطفال، تعلمت خلالها كل أساسيات تعليم الأطفال وكل ما أحتاجه لأكون معلمة ناجحة وبعدها عملت كمشرفة فنية لمعلمات رياض الأطفال ورفع كفاءة المعلمات في مجال عملهم، مع تزويدهن بالأساليب الحديثة المتطورة وأفضل السبل للنهوض بالعملية التربوية، ثم تم انتقالي للمركز الإقليمي للطفولة والأمومة كمدربة تربوية، ومن ثم رئيس قسم البرامج والتدريب ثم مديرة للمركز.

من خلال تجربتك العلمية والعملية كيف ترين واقع الطفل في الكويت؟

● التجارب لها أثر كبير في حياتنا فنحن لا نعرف قيمة الأشياء إلا حينما نجربها، وكنت دائما أردد لا نعرف قيمه الفرح إلا حين نتجرع مرارة الحزن، ولا نعرف طعم النجاح إلا حينما نقع فريسة الفشل، ولا نعرف قيمة السعادة سوى عندما نصاب بالأسى أي أننا لا نعرف قيمة الاستياء إلا حينما نجربه.

وان كل تجربة بلا شك تضيف إلى رصيدي معاني جديدة وان الحياة ما هي إلا حقل من التجارب الكثيرة، والتجارب هي الطريق الأول للاكتشاف والحافز للسير في طريق المعرفة ولا يكتشف قدراتك ومهاراتك إلا من خلال الخوض والتجربة. وكيف تعرف قدراتك وأنت لم تجرب، فالتجارب هي التي تضيف إلى الحياة متعة.

ومن خلال تجربتي كنت أرى أن واقع الطفل بالكويت، يحتاج إلى قانون متكامل لضمان حقوقه فالكويت كانت من أوليات الدول التي وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1990 م وللأسف لم تترجم أي قانون حماية الطفل وبعدها قام مجلس الأمة بالموافقة على قانون حماية الطفل.

كما أن الدستور يؤكد على حقوق الطفل، فوفق المادة (9) فإن الأسرة أساس المجتمع يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظله الأمومة والطفولة. والمادة (10) التزمت الكويت برعاية النشء وان تحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال البدني والجسماني والروحي. وضرورة تأمين الحماية القانونية للطفل وحمايته ضد المخاطر أو الإساءة.

إلا أنني يمكنني القول إن الطفل الكويتي يعاني من مشاكل وانتهاكات يتعرض لها بشكل يومي مثل انتشار ظاهرة العنف والإساءة حيث يعتبرها البعض نوعا من التأديب، لكن ينبغي عدم الخلط بين الاعتداء والتأديب لمنع الاستهتار بالقانون، ولابد أن نعي جيدا أن أساليب التربية والتعنيف المعنوي الذي يمتد من الأسرة إلى المدرسة وكذلك وسائل الإعلام وحتى الشارع تؤثر على الطفل بشكل سلبي كبير، وهنا يجب أن يفهم الجميع أن الأطفال يشكلون مستقبل المجتمع كله، ولابد أن نعدهم الإعداد اللازم لهذا المستقبل.

د. سعاد السويدان مع الزميلة دانيا شومان (علاء أبو الندى)

الطفل الكويتي «مسكين» فلديه كل احتياجاته المادية لكن ينقصه الاهتمام بالجانب المعنوي في ظل انشغال الأسرة عنه وترك مهام تربيته للمربية أو الخادمة

التعامل مع الطفل مهنة غاية الحساسية تحتاج إلى الكثير من الجهد والتدريب والخبرات حتى تحقيق الأهداف التربوية

أفكر في دخول مجلس الأمة وسأتصدى بقوة لدعم قضايا المرأة الكويتية

جرعة الاهتمام

قلت ذات لقاء إن الطفل الكويتي «مسكين» كيف ذلك؟

● لم أكن أقصد ذلك المعنى العام أو اهتمام الدولة بوضع الطفل الكويتي، فالكل يعلم مدى حرص الدولة على الطفل واهتمامها بالطفولة، حيث تعتبر الكويت من الدول المتقدمة في المنطقة في هذا المجال، لكن القصد من كلمة «مسكين» كان التحول في المجتمع أو الأسرة الكويتية في آلية وطريقة الاهتمام بالطفل، حيث إن الطفل لديه كل احتياجاته المادية من الأسرة والدولة ولكن ينقصه الاهتمام بالجانب المعنوي أو بالأحرى يفتقر إلى هذا الجانب وترك مهام الاهتمام للمربية أو الخادمة، وهذا نتاج غياب الآباء في الغالب عن المنزل وانشغالهم بأعمالهم أو شؤونهم الخاصة خاصة في الفترة الأولى من الطفولة وصولا إلى فترة المراهقة، كل هذه الأسباب وغيرها كانت سببا في عدم إعطاء الطفل حقه في جرعة الاهتمام والحنان اللازمين وهذا ما كنت أعنيه من كلمة «مسكين».

الآن وقد أقر قانون حماية الطفل عبر المجلس في مداولته الأولى هل تعتقدين أن هذا القانون كاف؟

● لا شك أن إقرار مجلس الأمة لقانون حماية الطفل مكسب للكويت محليا ودوليا، وكلي أمل في تطبيق قانون حماية الطفل حتى يشعر الأطفال بالثقة والأمان، ويكون هناك قانون يحميهم من الانتهاكات والإساءة والعنف.

دور أساسي

ما الذي دفعك لاختيار تخصص تعليم رياض الأطفال؟

● حب الأطفال هو ما دفعني لاختيار التخصص، فهم كيان إنساني رقيق ضعيف يحتاج إلى الرعاية والحب والحنان والاهتمام، كما أن التعامل مع الطفل مهنة غاية في الحساسية وتحتاج إلى الكثير من الجهد والتدريب والخبرات حتى تحقيق الأهداف التربوية.

وعن نفسي وجدت أن التعامل مع الطفل من أجمل وأروع التعامل، وأن رياض الأطفال هي التي تلعب دورا أساسيا في التكوين المستقبلي للطفل والتركيز على النواحي الذهنية والعقلية، وتعزز روح المواطن والأخلاق الحميدة في الطفل وصقل مواهبه، حيث انه منذ قرنين ونصف القرن طرح الفيلسوف جان جاك روسو شعارا هو «الطفل أولا» وأعتقد أن هذا الشعار مازال منذ تلك اللحظة يبرهن كل يوم على مدى أهميه الطفل والطفولة.

وراء كل رجل عظيم امرأة.. والعكس صحيح، فمن يقف وراء نجاحك؟

● من بعد رب العالمين كان الفضل لوالديّ حيث أرسيا في قواعد الحب والأخلاق والإخلاص وبعدها زوجي، رحمة الله عليه، الذي منحني القوة والثقة وقدم لي الدعم المعنوي والنفسي والعاطفي وكان مساعدا لي ومستشارا في تحقيق النجاح في الحياة.

لو قدر لك العودة بالزمن إلى الوراء، فما الشيء الذي ستقومين بتغييره؟

● أنا إنسانة واقعية ومؤمنة بما كتبه الله سبحانه وتعالى لي، والحمد لله راضية عن كل شيء.

تجربة مجلس الأمة

لمَ لا تفكرين بخوض الانتخابات البرلمانية؟

● ولم لا، خاصة أنني أؤمن بدور المرأة وإمكانياتها لتستلم المشاركة الحقيقية في قيادة الدولة ولكننا يجب أولا أن نغير تلك الفكرة غير الإيجابية عن المرأة من خلال العمل المتواصل في جميع الأصعدة والمحافل، وأنا من أشد الداعمين لهذه القضية العادلة وان جاءت الفرصة الجيدة أو الحقيقية فسأتصدى وبقوة لدعم قضية المرأة الكويتية. فقد بذلت الكويت جهودا لتحسين وضع المرأة الكويتية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات التي تساعد على تمكينها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على مظاهر التمييز ضدها، حيث تؤمن الكويت بأن التنمية الشاملة لا تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة واعتبارها نصف المجتمع وأن الدولة تبني سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتشجيعها على المشاركة السياسية، وأن المرأة الكويتية جزء أساسي في المجتمع ويجب أن يكون تمثيلها في البرلمان مناسبا لحجم الجهد والتضحيات، وإن شاء الله في المستقبل أخوض التجربة، فدور المرأة السياسي في المجتمع حاليا يقوم على مبادئ نظرية فقط لا تتعدى الشعارات، والدليل عدم تقبل البعض لعمل المرأة في المجال السياسي أو القضائي، لكن وصول المرأة لمواقع القيادة لم يعد مجرد أحد مطالب العدالة والديموقراطية، بل شرط ضروري لمراعاة مصالح المرأة، حيث إنه من دون اشتراك المرأة اشتراكا نشطا وإدخال رؤيتها في جميع مستويات صنع القرار لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة بين الجنسين.

هناك من يقول إن السياسة لا تليق بالمرأة! فكيف ترين هذه المقولة؟

● أعتقد أن هذه المقولة تعبر عن وجهة نظر صاحبها فقط. فقد استند الى مبدأ أن مجتمعنا مجتمع تسوده الديموقراطية إلا القليل ممن ينظر للمرأة من خلال الاعتقادات المندثرة والتي لا تمت للتطور والثقافة العامة بأي صلة، وأريد قائل المقولة أن يرفع رأسه قليلا لينظر أمامه أو فوقه حتى يرى أن المرأة في العالم أصبحت قيادية من الدرجة الأولى وتترأس الوزارات المهمة والسيادية في البلدان المتقدمة والدول العظمى وصاحبة قرار عالمي ولتخرج عن نطاق أسوارها لتدخل في إدارة شؤون الدول الأخرى، وأخيرا وليس بآخر نأمل أن يغير القائل نظرته السلبية للمرأة ونجد منه الدعم المطلوب لإحياء هذه التجربة كي تأخذ المرأة دورها الطبيعي في المجتمع والوطن الحبيب.

كيف ترين تجربة المرأة في البرلمان؟

● من الجيد أن نرى المرأة الكويتية تحت قبة البرلمان الكويتي، وقد مثلت شريحة مهمة في المجتمع بعد صدور قانون يجيز لها ذلك، والكل يعتبرها وأنا منهم أنه أمر مهم أن يكون تمثيل المرأة بصورة رسمية بعيدا عن الاتحادات والجمعيات والتي تعنى بالمرأة، ولكنني أعتقد أنها فقط بداية لم تصل إلى مستوى الطموح المطلوب كونها تجربة وليدة في طور التكوين وأعتقد ان للوقت أو الزمن دورا في صقل هذه التجربة وإظهارها بالمظهر المطلوب ومسؤوليتنا ان نثقف وننشر هذه التجربة كي يتسنى للمجتمع أو الشريحة النسوية اختيار من هو الأفضل لتمثيلهم في البرلمان القادم.

المرأة والحقيبة الوزارية

وكيف ترين تجربة المرأة في الحكومة كوزيرة؟

● كنت قد تحدثت عن دور المرأة في البرلمان وتجربتها الحديثة حيث لا يختلف كثيرا عن دورها في الوزارة أو الحكومة كوجود أو إثبات وجود لكن وجودها في البرلمان هو أصعب وأدق لاسيما انه يتناول الجانب التشريعي واتخاذ القرارات وإصدار القوانين أما الجانب الوزاري فلا يقل أهمية عن الجانب التنفيذي والنهوض بواقع وزاري لمستوى الطموح واعتقد أيضا أنه يجب أن تشارك المرأة في الحقيبة الوزارية بنسبة معقولة تلبي الحاجة والطموح من خلال التواجد والمشاركة الفعلية على أساس أن المرأة نصف المجتمع.

ماذا لو عرضت عليك الحقيبة الوزارية، فأي وزارة تعتقدين أنها الأنسب لك؟

● إذا وجدت في نفسي أنني قادرة على الإضافة والتطور والاطلاع وإمكانية النهوض بالوزارة لتقديم أفضل الخدمات فلن أتردد في القبول والتكليف خاصة أنني أنظر إلى الموضوع من خلال قدسية الواجب الوطني لخدمة الوطن والمواطن.

والوزارة التي أجدها تناسبني فمن الطبيعي أن تكون قريبة من اختصاصي وإمكانياتي ولكي أكون قادرة على التنمية والتطوير والإبداع.

ومن المسلمات والكل يعلم أن أغلب وزارات الدولة تعمل وفق منهج صحيح معد من قبل ذوي الاختصاص، ولا أريد ان أبخس الناس إنجازاتهم على مر السنوات الطويلة السابقة والتي أوصلت الدولة إلى المستوى والمكانة المرموقة على صعيد المنطقة والعالم.

طموحات وزارية

ما أول قرار ستتخذينه في حال تسلمك حقيبة وزارية؟

● من باب الطموح وشرف الخدمة والمسؤولية يجب الاهتمام بالمنظومة البحثية والتخطيطية وإعداد الدراسات المنهجية والانفتاح على العالم وتناول التجارب العالمية الصحيحة ذي النتائج العالمية وجعلها تتناسب مع واقعنا الاجتماعي وفق برنامج رصين وخطة موضوعية للنهوض بالواقع الوزاري إلى أعلى المستويات لتقديم أفضل الخدمات والإنجازات لتضاف إلى سجل الدولة الزاخر بالإنجازات والإمكانيات على الصعيد العربي والعالمي.

نطمح بنسبة 25٪ قيادات نسائية

تحدثت د.سعاد السويدان عن نسبة النساء القياديات في الحكومة والتي تبلغ نحو 20٪، قائلة إن هذه النسبة تعد عادلة إلى حد ما في الوقت الحاضر إذا ما قيست المناصب بدرجات المديرين والمديرين العامين والوزراء، لكننا نأمل أن تصل إلى الحد الأدنى والمعمول به حاليا بنسبة 25٪ كما في الولايات المتحدة وجمهورية العراق حديثا بعد سقوط نظام صدام، وهنا لا يهم الكم بقدر ما يهم النوع أو المركز السيادي الذي تتبوأه المرأة كي تأخذ دورها الحقيقي والطبيعي في مجتمعنا المتحضرة قياسا بدول الجوار.

قدسية الواجب الوطني

قالت د. السويدان: يجب أن نفرق بين الطموح والتطلع وبين قدسية الواجب والقدرة على الإضافة لخدمة الوطن والمواطن.

فنجد أن أبسط موظف إلى أرفع مسؤول في الدولة يطمح أو يتطلع إلى الاستمرار في التدرج الوظيفي، لكن حبذا لو امتزج هذا الطموح والتطلع مع قدسية الواجب الوطني والشعور بالقدرة على الإضافة والتطور لخدمة للوطن والصالح العالم.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه، وأدام علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار في ظل قائد حكومتنا الرشيدة.

للتواصل مع الصفحة

«وزيرات بلا حقيبة» صفحة أسبوعية تستضيف فيها إحدى السيدات اللائي يعتبرن نجوما فوق العادة، ممن لهن بصمات واضحة في خدمة مجتمعهن.

للتواصل:
d.chouman@alanba.com.kw